الدال على وحدته كالواجب تعالى او من حيث النظر الى وجوده
الخارجي وهذا المنع بوجهين اما بان لا يكون له وجود خارجي
حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشيء وشريك
الباري واما بان يكون له وجود خارجي غير مشتركة
كالشمس ففي قوله نفس تصور مفهومه احتراز
عن ان يخرج امثال ما ذكر من الكليات عن تعريف
الكلي فلا يكون جامعا ويدخل في تعريف الجزئي
فلا يكون مانعا اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور
لا يحصل هذه الفائدة على ما لا يخفى للمتحقف
واما ذكر المفهوم فمبني على ان مورد القسمة اللفظ
فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم واما جزئي وهو ما
يمنع نفس تصور مفهومه ذلك اي وقوع الشركة
بين كثيرين كزيد علما فان مفهومه الذات مع
التعين والمجموع من حيث انه متصور يمنع الشركة
لكن يمنع تصور الماهية من حيث تطبيقها على المو
جود الخارجي بخلاف مفهوم الذات فانه عين
حقيقة النوع كما عرف في موضعه فان قلت الجزئي

لا يمنع

لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كزيد وعمرو
وغيرهما فكل ما كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي هذا
خلف قلت المراد بالجزئي ان كان ما صدق لفظ
الجزئي عليه من نحو زيد فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ
الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة واللفظ المفرد الكلي
اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كا
لحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فان اريد بهما
ماهياتهما النوعية فجزئيان اضافيان وان اريد
ماهية افرادهما اعني الحصص فجزئيان حقيقيان
واعلم ان الذاتي يطلق بالاشتراك على معنيين
ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع على الاول
ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى
الثاني ذاتي وظاهر تعريف المصنف يشعر بالاول
ويمكن حمله على الثاني بان يؤول بان يراد بالداخل
غير الخارج فان حمل على الظاهر يكون المراد بالذاتي
حينئذ ما شرع في التقسيم بالمعنى الثاني ولهذا اعاده
مظهرا ولم يكتف بالمضمر وان امكن حمل المضمر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)